

للو رثة بيع ما في ايديهم من ثلثها وليس
للموصي له بالخدمه والسكني ان يوجر العبد
او الدار ولا للموصي له بالغلته استخرا مدا وكناها
في الاصح ولا يخرج العبد من الكوفه لهما ازا كان
ذلك مكانه ان خرج من الثلث والا فلا ابا ان
الورثه وموته في حياة الموصي بطلت وبعد
مونه يعود الي الورثه ويثمره بستانه فان فيه
ثمره له هذه الثمره وان زاد ابدال هذه الثمره
وما يستقبل كما بخله بستانه وان لم يكن فيه ثمره
فهي بالغلته وبصوف غنمه وولدها وليها له
في وقت موته سواء قال ابا او لا وصي يجعل
داره مسجدا ولم يخرج من الثلث واجازوا يجعل
مسجدا ويظهره كبره في سبيل الله بطلت وصي
بشيء للمسجد لم تجز ان يقول ينفق عليه قال
اوصيت بثلثي لفلان او فلان بطلت **فصل**

في

في وصايا الذي وغره ذي جعل داره بيعه
او كنيسته في صحته فان فهو ميراث وان اوصي
الذي ان يبني داره بيعه او كنيسته لعينين
فهو جائز من الثلث وتجعل وان بداره كنيسته
في القري لقوم غير مسلمين صحت كوصية حربي
مستامن بكل ماله لمسلم او ذي وصا حسب
الهوي ازا كان لا يكثر فهو بمنزلة المسلم في
الوصية وان يكن فهو بمنزلة المرتد والمهتد
في الوصية كذميه الوصية المطلقة لا عمل للغير
وان عن ولو خست به او لقوم محصورين جلت
لهم وكذا في الوقف رد عنده يرتد والا لا يبيع
فان سكت فان فله الرد والقبول وان لم يبيع
شيء من التركة وان جعل به بخلاف الوكيل
فان سكت ثم رد بعد موته ثم قبل صح لهما اذا
نقد قاض رده ولو ابي وصي وعبد غيره وكافر